

كيف تحرر علم الآثار المصرية من السيطرة الأجنبية؟

رؤوف عباس

من يملك التاريخ؟

دونالد مالكوم ريد Donald Malcolm Ried أستاذ التاريخ بجامعة ولاية جورجيا الأمريكية والذي اشتهر بأنه «المؤرخ الذى أحب مصر» صدر له أخيراً كتاب عكف على جمع مادته وكتابته عشر سنوات كاملة قبل أن يصبح بين أيدي القراء. يناقش فيه العلاقة الملتبسة «سلباً وإيجاباً» بين الآثار المصرية القديمة والأجانب الذين اهتموا بها فى وقت مبكر من القرن التاسع عشر.

.. ومع الاحتفال بالذكرى المئوية لإنشاء المتحف المصرى تنشر «وجهات نظر» مقالين حول الكتاب أحدهما أرسله من واشنطن دكتور رشدى سعيد والثانى طلبته هيئة تحرير المجلة من د. رؤوف عباس رئيس الجمعية التاريخية المصرية.

المحرر

لازالت الآثار المصرية القديمة تخلب لب العالم، وتثير اهتمام الرأى العام المعنى بالثقافة الإنسانية، ولا أدل على ذلك مما شهده صيف هذا العام من متابعة عالمية للجهود الأخيرة التى بذلت للكشف عن إحدى حجرات الهرم الأكبر، استخدمت فيها أحدث الأساليب التقنية، ورعتها أهم هيئة علمية دولية. ولا عجب أن نسمع أن هذا الحدث قد حظى بأعلى نسبة مشاهدة للبث التليفزيونى، رغم أنه لم يكشف عن جديد مثير، ورغم أن البث تم فى غضون الأيام السابقة على ذكرى كارثة 11 سبتمبر التى ركزت عليها آلة الإعلام الدولى. هذا فضلاً عما أثارته التجربة ذاتها، والوسائل المستخدمة فيها من جدل على الصعيد العلمى بين مؤيد ومعارض، مما يعكس مدى «الولع» بالآثار المصرية التى لم تبح بكل أسرارها بعد.

أضف إلى ذلك، ما تخرجه المطابع من كتب بمختلف اللغات عن الحضارة المصرية القديمة، ولعلنا نذكر العمل المهم الذى وقع فى مجلدين بعنوان: «أثينا السوداء» الذى يرجع مؤلفه «برنال» أصول الحضارة الإغريقية إلى الحضارة المصرية القديمة، ملقياً أضواء باهرة على دور «أكاديمية الإسكندرية» (التي نعرفها باسم مكتبة الإسكندرية) فى بلورة وإثراء العلوم والفلسفة فى العصر الهلينستى، والجذور المعرفية عند علماء ذلك العصر التى تغوص فى أعماق حضارة مصر القديمة. وقد أثارته هذه النظرية - ولازالت - الكثير من الجدل بين المتخصصين فى مختلف أرجاء العالم.

ويعزل عن «أثينا السوداء»، بل وقبل صدور الكتاب بما يزيد على عقد من الزمان، التمس دعاة «النزعة الإفريقية Africanism»، وكذلك الأمريكيون السود (أو «الأمريكيين من أصل إفريقي») كما يطلقون على أنفسهم). التمسوا فى الحضارة المصرية القديمة تأصيلاً لتوجهاتهم السياسية، باعتبار الحضارات المصرية القديمة - أم الحضارات - إفريقية الهوية، عالمية العطاء.

ولم تنج الحضارة المصرية القديمة من ادعاء الصهيونية بأن لليهود الفضل فى بناء ما تركته تلك الحضارة العظيمة من آثار تقف شاهداً على عبقرية صناعاتها، وهم يزعمون أن اليهود كانوا بناتها عندما استعبدهم المصريون قبل أن يبعث موسى «لتحريرهم». وزايد مناخم بيجن بتلك الفرية عندما حرص أن يطير فوق الأهرام ليشهد «عمل أجداده»، عند حضوره إلى مصر - لأول مرة - لمقابلة الرئيس السادات بالإسماعيلية، رغم أن الأهرام بنيت قبل ظهور العبرانيين فى التاريخ بما يزيد على الألفى عام.

وهكذا أصبح تراث مصر القديم - وسيظل - يحتل بؤرة اهتمام العالم، ودليلاً على عبقرية المصرى القديم وقدرته على الإبداع، غير أنه لقى الإهمال من أحفادهم قروناً عديدة، ويرجع ذلك الإهمال إلى ظرف تاريخى محدد، يتصل باعتناق المصريين المسيحية، واتخاذها أداة فى النضال الوطنى ضد حكم الرومان، فقد أدى التحمس للدين

الجديد والعقيدة الجديدة، إلى نيز كل ما اعتبر وثقيا. وبذلك حدث انقطاع بين ذلك التراث القديم والعقيدة الجديدة، نبذت فيه المعابد القديمة، وتعرضت نقوشها للتشويه، وكذلك بعض تماثيلها، وخاصة في المعابد التي تحولت جوانب منها إلى كنائس في صدر المسيحية. وزاد الانقطاع مساحة، فتحول إلى قطيعة عندما استقلت المسيحية المصرية بكنائسها وأديرتها، وبعدت عن المعابد القديمة.

ولكن تلك «القطيعة» مع الآثار القديمة، لم تكن قطيعة مع التراث الثقافي المصري القديم الذي يكمن في الإنسان ذاته، وليس في الآثار المشيدة تعبيراً عن إبداع ذلك الإنسان. وتجلي ذلك في الموروث الثقافي من العادات والتقاليد، بل والإطار الإيماني للمصري، سواء كان قبطياً أو مسلماً (وأعني بذلك ما يسميه علماء الاجتماع «الدين الشعبي»)، كما كانت اللغة القبطية تعترف من منهل اللغة المصرية القديمة، لتفيض - فيما بعد - في اللهجة المصرية العامية من اللغة العربية.

وإذا كانت العرب قد أبقوا على الآثار المصرية القديمة - بعد فتح مصر - فلم يمسوها بسوء، ولم يكن لهم موقف معاد منها، فذلك يرجع إلى أنها لم تكن غريبة عليهم، فكم كانوا يرونها كلما جاءوا مصر تجاراً، وكم رأوا آثاراً أخرى في الشام

والعراق وفارس عندما ارتادوها تجاراً أيضاً، هذا فضلاً عن كونها «خرائب» لا تقام بها عبادات من أى نوع؛ تخالف ما جاء بالكتاب والسنة، وهكذا بقيت تلك الآثار تبغى الإهمال حتى تم فك طلاس الكتابة المصرية القديمة (عام 1822) بفضل جهود العالم الفرنسي شامبليون، ومولد علم الآثار المصرية (المصريات Egyptology).

ولعل القطيعة مع ماضي مصر الفرعوني، وما ترتب عليها من إهمال للآثار المصرية القديمة لما يقرب من 19 قرناً من الزمان، كان وراء الآراء المتطرفة التي روج لها من زاروا مصر من الرحالة الأوروبيين والمشتغلين بالاستشراق، فأرجعوا هذا الإهمال للآثار إلى قصور متوارث في الثقافة الإسلامية التي عدوها السبب الرئيسي لتخلف شعوب الشرق. ولا يتسع المجال - هنا - للخوض في هذا الموضوع الذي يحتاج إلى معالجة خاصة، ويرتبط بمقولة «صراع الحضارات» بحبل سري، واكتفى هنا بالإشارة إلى ما جاء بكتاب اللورد كرومر «مصر الحديثة» (نشر سنة 1907)، وما جاء بمذكرات رونالد ستورس (السكرتير الشرقي بمصر، وحاكم القدس العسكري زمن الحرب العالمية الأولى) التي نشرت عام 1937 بعنوان: «توجهات Orientations»، من إشادة بفضل «الأوروبي المتحضر» الذي يعي قيمة هذه الآثار، ويحرص على الحفاظ عليها كتراث إنساني، إنقاذاً لها من «جهل» و«تخلف» تلك الشعوب التي لا تدرك قيمتها، بل يبلغ الشطط ببعض كتاب الغرب حد إنكار إمكانية قيام مثل هذه الشعوب «المتخلفة» ببناء تلك الصروح الخالدة التي تعد من عجائب الدنيا. من ذلك ما رددته بعض الأقاليم في ستينيات القرن العشرين من أن بناء الأهرام جاءوا من كوكب آخر!

لكن ذلك لا يعنى أن «لا شيء يأتي من الغرب يسر القلب»، وأن جميع أهل الغرب نظروا إلى تراثنا وما نتج عن تقصيرنا في رعايته، تلك النظرة السلبية، فهناك من وضعوا تراثنا الحضاري في موضعه الصحيح من خلال الدراسة العلمية الدقيقة، وهناك من اهتم عند تأريخه لعلم الآثار المصرية بما بذل روادنا من جهد في العناية بآثارنا في مختلف العصور. من هنا تأتي أهمية كتاب صدر منذ ثلاثة أشهر كتاب جديد عن دار نشر جامعة كاليفورنيا بالولايات المتحدة حمل عنوان: «فراعنة من؟ الآثار والمتاحف والهوية الوطنية المصرية من نابليون

إذا كان النصف الثاني من القرن التاسع عشر يمثل عصر نضج الثورة الصناعية في أوروبا، فهو العصر الذي لعب فيه الأوروبيون الدور الرئيسي في وضع أسس «علم المصريات» وفي إرساء دعائم علم الآثار والعناية بها، وإقامة المتاحف في مصر

لقد سار علم الآثار مع الإمبريالية والهيمنة الغربية يداً بيد، فهناك من علماء الغرب، ورحالته، وقناصله في مصر وغيرها من البلاد التي كانت تخضع للدولة العثمانية، من كانوا يرون أن أهمل البلاد لا حلق لهم في تلك الآثار

وفي عام 1872 تخرج في أول مدرسة للآثار المصرية سبعة طلاب كان على رأسهم أحمد كمال (الذي أصبح أول عالم مصري في مصر فيما بعد). ولكن مارييت باشا مدير الآثار رفض قبولهم للعمل بإدارة الآثار خشية أن يؤدي وجودهم فيها إلى إنهاء الوجود الأوروبي

جاء اشتراك مصر في «المعرض الصناعي الدولي الكبير» الذي أقيم بلندن عام 1851 بجناح صمم على الطراز الفرعوني، مثيراً لاهتمام الأوروبيين والأمريكيين الذين جاءوا لزيارة أول معرض دولي يقام في العالم، وبهرتهم مظاهر الحضارة المصرية القديمة التي عبر عنها الجناح المصري

حتى الحرب العالمية الأولى» ليسد فراغًا في الدراسات التاريخية الخاصة بتاريخ العلوم، وتاريخ علم المصريات على وجه الخصوص، وهو مجال ندر التأليف فيه عمومًا، وغاب التأليف فيه عندنا.

ومؤلف الكتاب هو الصديق دونالد مالكولم ريد Donald Malcolm Ried أستاذ التاريخ بجامعة ولاية جورجيا بالولايات المتحدة الأمريكية، وتخصص منذ ما يزيد على ربع القرن في تاريخ الثقافة العربية الحديثة، بدأه بكتاب عن فرح أنطون وريادته للعلمانية (نشر 1975)، وتلى بكتاب عن «المحامين والسياسة في العالم العربي 1880 - 1960» (نشر عام 1981)، وكان كتابه الثالث عن «جامعة القاهرة وصناعة مصر الحديثة» (نشر 1990) وصدرت ترجمته العربية عن المجلس الأعلى للثقافة (المشروع القومي للترجمة) عام 2001، والكتاب الذي بين أيدينا هو عمله الرابع المهم الذي شُغل بإعداده - فيما أعلم - في السنوات العشر الأخيرة، وقضى بالقاهرة عامين متفرقين في 1988 و1999 عكف خلالهما على جمع مادته العلمية، حتى استطاع أن يقدم للأوساط العلمية هذا الكتاب المهم الذي ينفرد به في التاريخ لعلم المصريات، ولم يثبت دونالد ريد - بهذا الكتاب - تميزه بين المؤرخين الغربيين المتخصصين في تاريخ مصر فحسب، بل أثبت تميزه كمصور ينافس المصورين المحترفين، فالكثير من الصور التي وردت في الكتاب كانت من عمله، وهي على درجة عالية من المستوى الحرفي.

لقد سار علم الآثار - كما يلاحظ المؤلف - مع الامبريالية والهيمنة الغربية بدءًا ببيد، فهناك من علماء الغرب، ورحالته، وقناصله في مصر وغيرها من البلاد التي كانت تخضع للدولة العثمانية، من كانوا يرون أن أهل البلاد لا حق لهم في تلك الآثار التي يتم العثور عليها، فهم لا يقدرون قيمتها، ولا يعينهم من أمرها إلا ما قد يدره عليهم بيعها من مال، والأولى بها الأوروبيون الذين يفردون لها الأماكن اللانقطة بها في متاحفهم باعتبارها تراث الإنسانية، فلا علاقة للمصريين أو العراقيين أو الفلسطينيين (المتخلفين) بما يتم العثور عليه من آثار في بلادهم، فهي تخص حضارات أرقى، لا يمت إليها أولئك (الهمج) بصلة.

من هذه المقولة التي ردها المؤلف غير مرة في فصول كتابه القيم، كان انطلاقه لتأليف الكتاب لخدمتها، متخذًا من حالة مصر ومن علم المصريات مدخلًا للدراسة، فيبدأ - للوهلة الأولى - في تلك الفرية التي كادت أن تصبح حقيقة مسلمة في الثقافة الغربية، بل كانت كذلك (على أقل تقدير) في القرن التاسع عشر. فيعدد دونالد مالكولم ريد 'غاب الخط الذين ذكروا الآثار المصرية وقدموا وصفًا لها في العصر الذي كتبوا فيه قبل القرن التاسع عشر بعدة قرون، ولكنه يلقى المزيد من الضوء على اهتمام الشيخ عبدالرحمن الجبرتي ورفاعة رافع الطهطاوي وعلى باشا مبارك، لا بالآثار وحدها، ولكن بتاريخ مصر القديم، وبين ما تدل عليه كتاباتهم من وعى بالقيمة التاريخية لما يقع على أرض مصر من شواهد أثرية تدل على تراثها الحضاري العريق.

ومن ثم يصبح اتهام المصريون خصوصًا والعرب عمومًا بعدم إدراك القيمة التاريخية للحضارات القديمة التي قامت في بلادهم مجرد مبرر - من وجهة نظر المؤلف - لاستلاب المصريين آثارهم الثمينة لتعمر بها متاحف أوروبا، وتزدان ميادينها بالمسلات المصرية.

وإذا كان النصف الثاني من القرن التاسع عشر يمثل عصر نضج الثورة الصناعية في أوروبا، الذي شهد هيمنة غرب أوروبا على الأسواق العالمية لتصريف بضائعها واستثمار فائض رؤوس أموالها، وضمان الحصول على المواد الخام اللازمة للصناعة بأبخس الأثمان، فهو العصر الذي لعب فيه الأوروبيون الدور الرئيسي في وضع أسس «علم المصريات» وفي إرساء دعائم علم الآثار والعناية بها، وإقامة المتاحف في مصر. ففيما بين عامي 1858 و1908 سيطر الأوروبيون على الإدارة التي عنيت بالآثار، وعلى المتاحف التاريخية الأربعة التي أقيمت خلال تلك الفترة: المتحف المصري (الأنتيكخانة) الخاص بتاريخ مصر في العصر الفرعوني، والمتحف اليوناني الروماني بالإسكندرية، والمتحف القبطي بمصر القديمة، ومتحف الفن العربي (الذي عُرفَ بمتحف الفن الإسلامي فيما بعد). وهكذا سيطر الأوروبيون على الآثار المصرية في نفس الوقت الذي كانوا يحكمون فيه السيطرة على مصر ذاتها من خلال الهيمنة على اقتصادها ومالياتها ثم احتلالها.

لقد عرف المصريون علم الآثار عن طريق الأوروبيين، ولكنهم ما لبثوا أن عملوا على امتلاك ناصيته، وتوظيفه لخدمة أمانهم الوطنية، وإذا كان سعيد باشا هو أول من أنشأ متحفًا للآثار الفرعونية عام 1858 وإدارة للآثار رأسها معًا مارييت بك الفرنسي، فقد أسس الخديوي إسماعيل عام 1869 أول مدرسة مصرية عليا لدراسة المصريات عُرفت باسم «مدرسة اللسان المصري القديم» تولى (نظارتها) عالم الآثار الألماني هنريش بروجش، والتحق بالمدرسة عشرة من الطلاب المصريين الذين اختيروا من بين المتفوقين في اللغة الفرنسية، باعتبارها لغة التدريس بالمدرسة، وقد درس أولئك التلاميذ الكتابة المصرية القديمة واللغة القبطية، إضافة إلى الألمانية والإنجليزية، وتاريخ مصر القديم، وأصول علم الآثار. وإضافة إلى إدارته لهذه المدرسة وتكوينه للطلاب

المصريين، قام هنريش بروجش بإلقاء محاضرات في تاريخ مصر القديم بدار العلوم، كان يلقيها بالفرنسية، ويترجمها أحد تلاميذه أو معاونيه إلى العربية، ونشر بعضها بمجلة «روضة المدارس المصرية» التي رأس رفاة الطهطاوى تحريرها. كذلك نشر بروجش جدولاً بملوك مصر القدامى، ومقالات في أصول الكتابة المصرية القديمة بنفس المجلة، مما أتاح فرصة نشر المعرفة بالمصريات وتاريخ مصر القديم لأول مرة باللغة العربية. وتدرّب الطلاب بمدرسة «اللسان المصرى القديم» على الحفريات الأثرية فى الصعيد.

وفى عام 1872 تخرج فى أول مدرسة للآثار المصرية سبعة طلاب كان على رأسهم أحمد كمال (الذى أصبح أول عالم مصريات مصرى فيما بعد). ولكن مارييت باشا مدير الآثار رفض قبولهم للعمل بإدارة الآثار خشية أن يؤدى وجودهم فيها إلى إنهاء الوجود الأوروبى (خاصة الفرنسي) بالإدارة. وكان قد بدأ يضايق الطلاب منذ افتتاح المدرسة، فأصدر أوامره لموظفى المتحف بمنع الطلاب من نسخ النصوص المصرية القديمة. ولما لم يجد أولئك الخريجون مكاناً لهم فى مجال الآثار عينوا مدرسين ومترجمين للغتين الفرنسية والألمانية. وهكذا بددت السيطرة الأوروبية على إدارة الآثار الجهود التى بذلها إسماعيل لإعداد أول أثريين مصريين، فقد أغلقت مدرسة «اللسان المصرى القديم» فى نفس السنة التى تخرج فيها أولئك الطلاب السبعة.

ورغم ذلك أثمرت جهود المدرسة وناظرها، وما نشرته مجلة «روضة المدارس المصرية» من محاضرات الدكتور بروجش فى دار العلوم وغيرها من المقالات والدراسات التى نشرت مترجمة إلى العربية أو كتبها بعض طلاب المدرسة، أثمرت فى نشر الوعى بتاريخ مصر القديم بين المتعلمين ورجال السياسة، وتجلت ذلك فى الخطاب السياسى والثقافى الذى تغنى بمجد مصر القديم، سواء كان ذلك فى كتابات رفاة الطهطاوى وعلى مبارك وميخائيل عبد السيد، أو فى أحاديث السيد جمال الدين الأفغانى وأحمد عرابى وعبدالله النديم، أو فى تصميم الجناح المصرى فى معارض لندن وباريس والولايات المتحدة على النسق الفرعونى، أو فى اتخاذ الأهرام وأبى الهول رمزاً لمصر على طوابع البريد وغيرها، واتخاذ «الأهرام» اسمًا لأبرز الصحف التى صدرت فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر. هذا الوعى بالتراث المصرى القديم ما كان ليتحقق لولا ذلك الدور البارز الذى لعبته أول مدرسة للمصريات «مدرسة اللسان المصرى القديم» - رغم قصر عهدها - وساهمت فى نشره أهم مجلة ثقافية مصرية «روضة المدارس».

وساهم الأجانب المقيمون فى مصر - أيضاً - فى ذبوع الاهتمام بالتراث المصرى القديم، ففى عام 1859 أسست مجموعة من نخبة الجاليات الأجنبية فى مصر «المجمع المصرى» بالإسكندرية، حيث كان الوجود الأجنبى كثيفاً. وجاء إنشاء «المجمع المصرى» مصاحباً للبدء فى أعمال حفر قناة السويس، وقد كانت ذكريات «المجمع العلمى المصرى» الذى أقامه نابليون بونابرت فى مصر أيام الحملة الفرنسية، حاضرة فى أذهان مؤسسى المجمع المصرى، فأرادوا إحياءه تحت رعاية الوالى محمد سعيد باشا، ولكن ليصبح اهتمامه مركزاً على الآثار المصرية والتراث المصرى القديم. وتعاقب على رئاسته (فيما بعد 1861 - 1917) أربعة فرنسيين ثم خلفهم يعقوب باشا أرتين وكيل نظارة المعارف، وضم المجمع فى عضويته بالإضافة إلى الفرنسيين، انجليزاً، وإيطاليين وألماناً، وكانت اللغات الأربع لغات معتمدة لمنشورات ومحاضرات المجمع، بينما كانت الفرنسية لغة مجلس الإدارة، وحدد المجمع هدفه بالعمل على «إحياء المعارف القديمة على ضفاف النيل، تلك المعارف التى تعود إليها عظمة مصر القديمة مهد الآداب والعلوم والفنون». وقد انتقل «المجمع المصرى» إلى القاهرة عام 1880.

ورغم أن الأجانب كانوا يمثلون أغلبية أعضاء «المجمع المصرى» وجدت نخبة العلماء المصريين لنفسها مكاناً بين الأعضاء، وكان على رأس تلك النخبة رفاة الطهطاوى وإلى جانبه على باشا مبارك ومحمود الفلكى (الذى كان العضو المصرى الوحيد بمجلس الإدارة).

وتجلت اهتمام «المجمع المصرى» بالآثار المصرية من اختيار مارييت نائباً للرئيس، وغلبة الموضوعات الأثرية على محاضرات المجمع ومنشوراته، فألقى مارييت ومحمود الفلكى محاضرات حول تاريخ مصر القديم، وقدم الفلكى دراسة لفرع النيل الكانوبى الذى كان يصل فرع رشيد بالإسكندرية. وقد نشرت دراسات الفلكى بالفرنسية فى عدد من الدوريات العلمية الأوروبية الشهيرة عندئذ، وانضم أحمد كمال (أول عالم آثار مصري) إلى المجمع عام 1904.

كذلك اهتمت «الجمعية الجغرافية الخديوية» التى أسسها الخديوى إسماعيل عام 1875 اهتماماً جزئياً بالآثار المصرية القديمة. وكانت تلك الجمعية تضم فى عضويتها أغلبية من الأجانب الممثلين للجاليات الموجودة - عندئذ - بمصر، على نحو ما رأينا فى «المجمع المصرى» ولكن تميزت «الجمعية الجغرافية الخديوية» بوجود أعضاء أمريكيين من الضباط الذين عملوا فى قيادة الجيش المصرى فى عهد الخديوى إسماعيل.

ويربط المؤلف بين اشتراك مصر في المعارض الدولية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ورواج حركة السياحة الأوروبية والأمريكية المتجهة إلى مصر لمشاهدة الآثار المصرية، وولفت المؤلف الأنظار إلى مواكبة الاهتمام بزيارة مصر مع بدء حركة السياحة الأوروبية الخارجية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حيث نضجت مرحلة الرأسمالية الصناعية، واتسع نطاق الطبقة الوسطى ذات الدخل الكبيرة، وزاد ميلها إلى الاستمتاع بجانب من فائض مدخراتها في السياحة الخارجية، وخاصة زيارة مصر وفلسطين حيث مهد الحضارة القديمة ومسرح الأحداث التي سجلها الكتاب المقدس.

فقد جاء اشتراك مصر في «المعرض الصناعي الدولي الكبير» الذي أقيم بلندن عام 1851 بجناح صمم على الطراز الفرعوني، مثيراً لاهتمام الأوروبيين والأمريكيين الذين جاءوا لزيارة أول معرض دولي يقام في العالم، ويهتفهم مظاهر الحضارة المصرية القديمة التي عبر عنها الجناح المصري»، وحدث نفس الأثر عندما اشتركت مصر في «المعرض الدولي» الذي أقيم في باريس عام 1855، وكذلك عام 1867، خاصة أن المعرض الأخير شهد جناحاً مصرياً متميزاً عبر عن التراث المصري القديم ببعديه الفرعوني والإسلامي.

وبعد أن كان قدوم الأجانب إلى مصر مقصوراً على الرحالة والمغامرين وأعضاء البعثات التي جاءت إلى مصر بقصد جمع الآثار للإتجار بها في أوروبا أو لحساب المتاحف الأوروبية، شهدت مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر قدوم الأفواج السياحية التي نظمها بيت سياحي بريطاني ما لبث أن اكتسب شهرة عالمية كأول مشروع يعرفه العالم في هذا المجال، ونعني به «توماس كوك وولده» الذي بدأ نشاطه عام 1841 بتنظيم رحلات داخلية بالقطار من وسط إنجلترا إلى لندن، واتسع نشاطه مع إقامة «المعرض الصناعي الكبير» عام 1851، فزادت رحلاته الداخلية إلى لندن لمشاهدة المعرض، ثم نظم رحلات خارجية - لأول مرة - لزيارة معرض باريس 1855، وكذلك رحلات لزيارة جبال الألب وإيطاليا وجاء تنظيم توماس كوك للرحلات السياحية إلى مصر ليحول هذا البيت السياحي إلى مشروع دولي كبير ربط أوروبا وأمريكا بمصر من خلال الرحلات السياحية التي قام بتنظيمها مستخدماً السفن البخارية، ومبتدعاً خطوط البواخر النيلية، ومشجعاً ومشاركاً في إقامة الفنادق لإقامة السياح بالأقصر وأسوان والقاهرة، ثم جاء امتداد الخطوط الحديدية إلى أسوان قبيل نهاية القرن ليساعد على اختزال زمن الرحلة، ومن ثم تخفيض تكلفة الرحلة، وزيادة أعداد الرحلات السياحية المتجهة إلى مصر. وهكذا صنع «توماس كوك وولده» إمبراطورية سياحية كبرى ظلت تسيطر على هذا المجال كبيت عائلي حتى تم بيعها لشركة «عربات النوم الدولية» لتتحول بذلك إلى شركة مساهمة عالمية (عام 1926).

ويرتبط بظاهرة السياحة الخارجية التي كان الاهتمام بالآثار المصرية وراء قيامها وتطورها، ظهور نوع من المطبوعات لم يكن معروفاً من قبل، وهو «دليل السائح» الذي حمل بالإنجليزية اسم «Hand Book» وبالفرنسية اسم كتاب الجيب «livre de poche»، ففي ثلاثينيات القرن التاسع عشر طبع أول دليل سائح لمصر باللغة الإنجليزية وآخر بالفرنسية، وازداد العدد في الستينيات من نفس القرن ليصبح أربعة بالإنجليزية وثمانية بالفرنسية، وظهر أول دليل بالإنجليزية في الستينيات، وبالألمانية في السبعينيات، وعند نهاية القرن التاسع عشر، بلغ عدد أدلة السائح المنشورة بالإنجليزية 31 دليلاً، وبالفرنسية 15 دليلاً، وبالألمانية تسعة أدلة، وبالروسية دليل واحد. وهكذا صاحب ظاهرة الاهتمام بالسياحة الخارجية التي استقطبتها مصر ظهور وتطور صناعة الأدلة السياحية المطبوعة التي أصبحت عند نهاية القرن التاسع عشر تتنافس مع بعضها البعض من حيث تنوع المعلومات التي تهم السائح لا عن الآثار المهمة وحدها وإنما عن مصر ذاتها تاريخياً ومناخاً ومجتمعاً، إلى غير ذلك من معلومات، وكذلك بما تقدمه للسائح من خرائط ورسوم وصور إيضاحية، كذلك ارتبط بظاهرة السياحة الخارجية رواج اللوحات المرسومة باليد لمناظر من مصر كان يرسمها بعض السياح الأوروبيين، ثم يطبعونها ويبيعونها في بلادهم أو يصدرونها إلى مصر لتباع للسياح. ومع ظهور التصوير الفوتوغرافي عند منتصف القرن التاسع عشر، بدأت تظهر صناعة طبع الصور التي تعبر عن الآثار المصرية ومظاهر الحياة في مصر، وأتاح ذلك ظهور «البطاقات البريدية Post - Card» التي تحمل صوراً من مصر، ويرسلها السائح لأصدقائه من مصر بالبريد وكان ذلك في التسعينيات من القرن التاسع عشر.

ولم تكن زيارة المواقع الأثرية وحدها على جدول زيارات الأفواج السياحية الأوروبية والأمريكية التي كان يجلبها «توماس كوك وولده» إلى مصر، بل كانت زيارة المتحف المصري بالقاهرة من أهم المواقع التي تنتج إليها أفواج السائحين، وكان المتحف قد أقيم - على نحو ما رأينا - عام 1858 في عهد سعيد باشا على شاطئ النيل عند بولاق (وهو الموقع الذي يقع الآن بين مبنى التليفزيون ومبنى وزارة الخارجية على كورنيش النيل). وكان اختيار الموقع يهدف إلى تيسير نقل الآثار التي ترد من الصعيد على المراكب النيلية، واشتمل المبنى على «مصلحة الأنتيخانة» (التي كانت تابعة لنظارة الأشغال العمومية)، وصلات عرض التحف الأثرية، ومقر إقامة

مدير الآثار. ولكن ما لبث المكان أن ضاق بمقتنياته وزواره، فتم نقل المتحف في أواخر عهد الخديوي إسماعيل إلى قصر الحرمك بالجيزة (وكان يقع على مشارف حديقة الأورمان)، واستمر هناك حتى أقيم له مبنى خاص بميدان الخديوي إسماعيل (التحرير الآن) وهو المبنى الحالي الذي افتتح في عهد الخديوي عباس حلمي الثاني عام 1902، وبنو الآن بما يحتويه من آثار بعد قرن من الزمان دون أن تسعى الحكومات المتعاقبة إلى التفكير في إقامة متحف آخر إلا في السنوات الأخيرة، ولم يتجاوز الأمر بعد حدود التفكير!!

وظلت الآثار الفرعونية وحدها موضع الاهتمام حتى العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر عندما بدأ الاهتمام بالآثار اليونانية - الرومانية وكذلك الآثار العربية (الإسلامية) لتضاف بذلك نواة لمتحفين آخرين لهذين العصرين، وجاء الاهتمام بالعصر القبطي متأخرًا (في أوائل القرن العشرين)، وأسفر ذلك الاهتمام عن إقامة المتحف القبطي، لتكتمل بذلك دور العرض المتحفى للآثار المصرية على مر العصور.

جاء الاهتمام بالعصر اليوناني - الروماني من خلال البحث في تاريخ مدينة الإسكندرية، ويعود إلى العالم المصري محمود الفلكي فضل ريادة الحفائر الأثرية بالإسكندرية (عام 1865 - 1866) بهدف التحقق من بعض مواقع الإسكندرية القديمة، ونشر خريطة الإسكندرية القديمة محققة في مجلة المجمع العلمي المصري (1868 - 1869) مع تقرير بنتائج الحفائر، وقد نشر أيضًا بكونهاجن، وقد استفاد محمود الفلكي من خبرته كمهندس في تحديد مواقع الحفر وتنفيذه في وقت لم يكن قد عُرف فيه - بعد - الأصول العلمية والفنية لتنفيذ الحفائر الأثرية، ومن ثم كان عمل محمود الفلكي مبتكرًا في هذا المجال، ولم يتابع أحد بعده الحفر بالإسكندرية بشكل علمي منظم حتى نهاية القرن.

وفي 1891، أسس بعض الإيطاليين والإنجليز بالإسكندرية «الجمعية الأثينية» ونجحت الجمعية في إقناع المجلس البلدي بالإسكندرية لاتخاذ قرار بإنشاء المتحف اليوناني - الروماني، ومكتبة البلدية، ووافقت الحكومة على القرار بعد تردد لبعض الوقت، على أن يخضع المتحف لإشراف مصلحة الآثار المصرية، وتتحمل البلدية نفقات إقامته» وتأسست «جمعية آثار الإسكندرية» عام 1893 لترعى إقامة المتحف دون أن يكون بين أعضائها مصري واحد، بل ضمت نخبة الجاليات الأجنبية بالمدينة من المثقفين ورجال الأعمال، ونجحت الجمعية في إقامة المتحف اليوناني الروماني عام 1897. وظلت إدارة المتحف بيد الإيطاليين حتى مطلع النصف الثاني من القرن العشرين، على حين ظلت إدارة «المتحف المصري» بيد الفرنسيين حتى ذلك التاريخ أيضًا.

واستطاعت «جمعية آثار الإسكندرية» أن تجمع أموالاً كونت «صندوق الاكتشافات المصرية» تم الإنفاق منه على الحفائر الأثرية المتعلقة بالعصر اليوناني - الروماني، وشراء التحف لعرضها بالمتحف وكذلك أوراق البردي اليونانية التي تم جمعها من الحفائر.

أما عن الآثار الإسلامية، فيعود الاهتمام بها إلى «لجنة حفظ الآثار العربية» التي شكلها الخديوي إسماعيل عام 1869 بناء على اقتراح من مهندس نمساوي (أوجست سالزمان) لترميم مسجد الظاهر بيبرس، ولكن الأمر لم يتجاوز حد صدور القرار بتشكيل اللجنة، ولم يتم دعوتها للانعقاد حتى نهاية عهد إسماعيل، وفي ديسمبر 1881 أعاد الخديوي توفيق تشكيل اللجنة من شخصيات أجنبية: إنجليز وفرنسيين وإيطاليين وألمان، وكانت اللغة المستخدمة في أعمال اللجنة هي اللغة الفرنسية، وقد عقدت اللجنة أول اجتماعاتها في فبراير 1882، ثم تعطلت أعمالها بسبب حوادث الثورة المصرية ووقوع الاحتلال البريطاني لمصر، فاجتمعت في ديسمبر 1882 برئاسة ناظر لأوقاف محمد زكي باشا الذي أصبحت اللجنة تتبع وزارته. وظل عمل اللجنة مقصورًا على النظر في ترميم المساجد القديمة التاريخية في حدود الميزانية الفقيرة التي ظلت في حدود ما يقل قليلاً عن أربعة آلاف جنيه سنويًا حتى عام 1896 عندما قفزت الميزانية المخصصة لها إلى عشرين ألفًا من الجنيهات. ولم يتجاوز ما تم إنفاقه على ترميم الآثار الإسلامية حتى عام 1906 (أي بعد ربع قرن من إنشاء اللجنة) 205 آلاف من الجنيهات.

وتولت لجنة «حفظ الآثار العربية» إقامة «متحف الفن العربي» عام 1884 في فناء مسجد الحاكم بأمر الله، حيث تكدست التحف المجموعة من هنا وهناك دون اتباع لأساليب العرض المتحفى، ودون أن يكون هناك خبراء بالفن العربي (الإسلامي) بذلك المتحف، ولم تهتم كتب «الدليل السياحي» الخاصة بمصر بذكر ذلك المتحف إلا نادرًا، وفي عام 1898 تم رصد اعتماد لبناء مبنى بباب الخلق يضم دار الكتب الخديوية ومتحف الفن العربي معًا. حيث تم افتتاح المتحف عام 1903 (ويعرف الآن بمتحف الفن الإسلامي).

وجاء الاهتمام بإقامة «المتحف القبطي» بمبادرة شخصية من مرقص سميكة - أحد أعيان الأقباط - الذي راعه ما تتعرض له التحف القبطية من ضياع، فأخذ على عاتقه مهمة جمعها والدعوة لإقامة متحف للفن القبطي للحفاظ

عليها، وكان مرقص سميكة قد سعى لمد اختصاص «لجنة حفظ الآثار العربية» ليشمل ترميم الكنائس والأديرة التاريخية، وهو ما كان محل اعتراض البابا كيرلس الخامس. وفي 1896 تم تعديل تشكيل اللجنة لينضم إليها عضوان من الأقباط، وتم رصد اعتماد لترميم الكنيسة المعلقة. ولكن كيرلس الخامس ظل معترضاً على تدخل اللجنة في أعمال ترميم الكنائس باعتباره أمراً يخص الكنيسة وحدها، وأخيراً وافق البابا على ترميم الكنيسة المعلقة عام 1906 (وهو العام الذى أصبح فيه مرقص سميكة عضواً باللجنة)، كما وافق على إقامة «متحف قبطي» عام 1908 مقابل مساندة مرقص سميكة له في مواجهة دعاوى الإصلاح التى تبنها المجلس الملى للأقباط الأرثوذكس. واشترط أن يكون «المتحف القبطي» تابعاً للكنيسة، وتم افتتاح المتحف القبطى عام 1914.

وقد حرص دونالد مالكولم ريد في هذا الكتاب «فراغته من؟» أن يؤرخ لرواد علم الآثار المصريين ممن مارسوا العمل الأثرى ليحضر مقولة أن علم الآثار علم غربي لا شأن لأهل الشرق به. وهكذا رأيناه يحرص على تسجيل اهتمام الكتاب المصريين بالآثار، ويلقى الضوء على الوعي بتاريخ مصر القديم وتراثها الحضارى عند المصريين، كما سجل فضل محمود الفلكى في ريادة الحفائر الأثرية فى الإسكندرية (على نحو ما رأينا)، ولكنه أفرد مساحة أوسع من دراسته لثلاثة من رواد العمل الأثرى المصريين: أحمد كمال وعلى بهجت ومرقص سميكة (باعتباره صاحب فكرة المتحف القبطي).

كان أحمد كمال أبرز الخريجين السبعة لمدرسة «اللسان المصرى القديم» الذين حال مارييت بك دون تعيينهم بمصلحة الآثار حتى لا يؤدي وجودهم إلى تمصير العمل بالآثار مما يضر بالوجود الفرنسى خاصة والأوروبي عامة بتلك المصلحة، وقد ظل مارييت فى منصبه حتى مات عام 1881 وخلفه ماسبيرو «Maspero» الذى كان أكثر مرونة وأقل تعصباً منه. وإضافة إلى كسوفه وأعماله الأثرية، كان له فضل صدور قانون الآثار عام 1883 الذى اعتبر الآثار ملكاً للدولة ووضع ضوابط الحفاظ عليها، ولكن استمرت تبعية الآثار لوزارة الأشغال العمومية حتى عام 1929 عندما انتقلت تبعيتها إلى وزارة المعارف.

ورغم اضطرار أحمد كمال إلى العمل كمدرس للغتين الفرنسية والألمانية بالمدارس بعد تخرجه من «مدرسة اللسان المصرى القديم» ظل يتطلع إلى العمل بالآثار، ولم يستطع الحصول على وظيفة مترجم بالمتحف المصرى إلا بوساطة مصطفى رياض باشا رئيس الوزراء (1881)، وسرعان ما أثبت أحمد كمال كفاءته للعمل كأثرى، وأسند إليه ماسبيرو مهمة إدارة مدرسة صغيرة أقيمت بالمتحف لتعليم خمسة من المصريين علم المصريات، وكان أحمد كمال يتولى تدريس الكتابة المصرية القديمة، واللغة الفرنسية والتاريخ براتب قدره ثمانية جنيهات شهرياً، وعاونته ثلاثة من المدرسين المصريين لتدريس اللغة العربية والرياضيات والجغرافيا. وفى أبريل 1882 أضاف ناظر الأشغال العمومية عشرة طلاب آخرين إلى المدرسة من أبناء الأعيان كان من بينهم أربعة من الأقباط. وفى عام 1885 تم تخريج طلاب المدرسة المصرية الثانية لعلم المصريات، ولم يجد ماسبيرو سبيلاً لتعيينهم كمفتشين للآثار إلا بإلغاء المدرسة وتحويل اعتماداتها المالية لتمويل الوظائف التى عين عليها الخريجون.

وفى 1891 أصبح أحمد كمال أميناً مساعداً للمتحف المصرى، وظل أحمد كمال يرقب الأجانب الأقل كفاءة يتخطونه إلى منصب أمين المتحف حتى عام 1914، ولم يستجب أحد لشكواه المتكررة من التحيز للأجانب على حساب المصريين. ورغم ذلك كان أحمد كمال محل تقدير ماسبيرو (الأدبي) فأشركه معه ضمن لجنة من علماء الآثار فى أوروبا للمشاركة فى إعداد كتالوج الآثار المصرية الذى نشر بالفرنسية والإنجليزية والعربية. كما أصبح أحمد كمال عضواً بالمجمع المصرى عام 1903. وقام بتدريس تاريخ مصر القديم بالجامعة المصرية عند تأسيسها عام 1908، وأقنع وزارة المعارف بإنشاء قسم لعلم المصريات بمدرسة المعلمين العليا عام 1910، تخرجت أول دفعة منه (عشرة طلاب) عام 1912، وساهم أحمد كمال وتلاميذه فى الحفائر التى تمت حتى قيام الحرب العالمية الأولى. وكتب عددًا من الكتب، ونشر 21 تقريراً عن الحفائر بالفرنسية فى مجلة المجمع العلمى ومجلة الجمعية الجغرافية الخديوية.

أما على بهجت (رائد علم الآثار الإسلامية) فقد كان موظفًا بديوان وزارة المعارف، ونقل عام 1900 إلى «لجنة حفظ الآثار العربية» لإنقاذه من دانبوب (مستشار الوزارة) بوساطة يعقوب أرئين باشا (وكيل الوزارة). وفى عام 1902 عين أميناً مساعداً بمتحف الفن العربى، وظل (كصاحبه أحمد كمال) دون ترقية حتى عام 1914 بسبب تفضيل الأجانب على المصريين رغم قلة كفاءتهم، وقد استطاع عام 1912 أن يدير حفائر الفسطاط بكفاءة كبيرة جعلته رائداً للآثار الإسلامية، وأصبح أول أمين مصرى للمتحف الإسلامى عام 1914، ولكن أمانة المتحف انتقلت إلى الأوروبيين مرة أخرى بعد وفاته (عام 1924).

وخلال تتبعه لتاريخ علم الآثار المصرية والمتاحف من حملة نابليون بونابرت حتى عام 1914، لم يسقط المؤلف من اعتباره التطور العلمى والمعرفى والثقافى فى مصر القرن التاسع عشر، بل اتخذ منه إطاراً عاماً لدراسة موضوعه الأساسى، فرسم للقارئ معالم النهضة العلمية والثقافية التى صاحبت مشروع محمد على من إقامة نظام التعليم الحديث إلى حركة الترجمة إلى الاتصال المعرفى بالحضارة الأوروبية الحديثة، كذلك وضع بين يدي القارئ العلاقة بين التطورات التى شهدتها مصر فى عهد الخديوى إسماعيل ومشروعه الثقافى الشامل الذى تولى صياغته على مبارك بمساعدة رفاة الطهطاوى. كما لم يفصل المؤلف بين الاهتمام بالآثار من جانب الأجانب والموجة الإمبريالية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر التى استهدفت فتح الأسواق لاستثمار فائض رؤوس الأموال وتصريف الإنتاج، وسعت إلى حماية مصالحها من خلال الهيمنة السياسية على مصر.

وهو إذ يتحدث عن محاولات الأجانب إبعاد المصريين عن ميدان الآثار، يضع أمام القارئ صورة الصراع الذى دار بين المصريين والأجانب من أجل تحرير بلادهم من الهيمنة الأجنبية، ويعالج العلاقة بين الرواد أحمد كمال وعلى بهجت والأجانب فى سياق العمل الوطنى الذى يهدف إلى الحفاظ على الهوية المصرية، ويحرص فى خاتمة الكتاب أ يلقى الضوء على ما حدث لعلم الآثار من تطورات بعدما ملكت مصر أمرها بيدها، وما تركته الكشوف الأثرية المهمة (مثل اكتشاف مقبرة توت عنخ آمون) من آثار إيجابية على الحركة الوطنية المصرية.

لقد سبق للمؤلف أن قدم تاريخاً ثقافياً لمصر فى القرن العشرين من خلال دراسته لجامعة القاهرة، وكتابه الذى بين لنا اليوم يقدم تاريخاً ثقافياً لمصر فى القرن التاسع عشر من خلال دراسته لتاريخ علم الآثار والمتاحف فى مصر، وهو ما يضيف على العمل أهمية خاصة، ويجعله مرجعاً أصيلاً لمن يريد الوقوف على تطور مصر الثقافى فى القرن الذى شهد التحولات الكبرى فى تاريخ مصر الحديث.

http://www.weghatnazar.com/article/article_details.asp?id=233&issue_id=88